



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الموصل

كلية الحقوق

النظام القانوني للإعتياض عن الحقوق المجردة (دراسة مقارنة)

نجيبة علي حسن

رسالة ماجستير

في القانون الخاص / القانون المدني

بإشراف

الأستاذ المساعد

الدكتور حبيب إدريس عيسى المزوري

٢٠٢١م

١٤٤٢هـ

المستخلص

الاعتياض، عبارة عن عملية مبادلة، يعطي فيها كل واحد من المتبادلين عوضاً عما يأخذ الطرف الآخر. ويتم الاعتياض عن الحقوق المالية المجردة من خلال البيع والإجارة والإسقاط (تنازل). وجوهر تلك الحقوق هو الاختصاص أي كونه ميزة مقصورة على صاحبه دون غيره. والحقوق المجردة التي قد أصبح لها في العرف المعاصر منفعة مادية معتبرة، وجرى العرف بالاعتياض عنها، تعدّ أموالاً مقومة، ولا يجوز الاعتداء عليها. والحقوق التي ذكرناها في موضوع البحث واردة على سبيل المثال؛ لأنها تختلف باختلاف الزمان والمكان، فقد تظهر في المستقبل القريب حقوق مجردة لم تكن معروفة الآن.

ويشترط لجواز الاعتياض عن الحقوق المالية المجردة الشروط الآتية: * أن تكون الحقوق المجردة من حقوق الاختصاص، وليس من قبيل الإباحات العامة. * وأن تكون قابلة للاعتياض عنها. * وأن المجردة ثابتة في الحال. * وأن المجردة مالا يسلك به العرف التجاري مسلك الأموال. * أن تكون الحقوق المجردة ثابتة أصالةً لصاحبه، ولم تثبت لدفع الضرر عنه فقط. * وأن تكون قابلة للانتقال من شخص إلى آخر. * وأن موصوفة، ولا تستلزم غرراً أو جهالة. * وأن تكون حقوقاً خاصة، وليس من حقوق الله (سبحانه وتعالى). * وأن يكون الاعتياض عن الحقوق المجردة مشروعاً، بحيث لا يترتب على الاعتياض عنها الوقوع في محذور شرعي كالربا ونحوه.

ولا يجوز الاعتياض عن حق الشفعة، لما في ذلك من تغيير الأوضاع القانونية، إذ إن المشرع شرع الشفعة لدفع الضرر عن الشريك والجار، وليس لتكون فرصة للكسب والربح. ولا يجوز الاعتياض عن خيار الشرط في العقود؛ لكونه من الحقوق التي منحها المشرع لصاحبه. ويجوز الاعتياض عن حق الاختصاص في النجاسات، عن طريق الإسقاط ورفع اليد؛ لأن حق الاختصاص ثابت لصاحبه بإقرار المشرع، وليس في رفع اليد عنه بمقابل معارضة لأي مقصد قانوني، ولا سيما مع جريان العرف بذلك. ويجوز الاعتياض عن الحق في التحجر، عن طريق التنازل ورفع اليد؛ لعدم وجود ما يمنع من ذلك قانوناً.

ويصح الاعتياض عن حق الأسبقية، عن طريق التنازل، لأنه يمثل الاختصاص الذي يعد جوهر الحقوق المجردة. ويصح إنشاء حق القرار في عقارات الوقف، إذا كان هناك ضرورة لذلك، بشرط أن يدفع المستأجر صاحب حق القرار أجرة المثل، وكذلك يصح الاعتياض عن حق القرار ونقله إلى الغير بالطرق القانونية، لاسيما في الأملاك الخاصة؛ لأن المالك حر في التصرف في ملكه، ولا يوجد ما يمنع ذلك ما دام المستأجر قد بذل عملاً معتبراً استفاد به العقار

قيمة مالية أو تجارية؛ وذلك وفق مبدأ العدل، لأن هذه القيمة لم تحصل إلا بجهد المستأجر وتعبه وعنائه وإتقانه العمل، فصار حقه أصيلاً ملازماً له، يجوز له الاعتياض عنه بالمال. ولا يجوز الاعتياض عن حق القرار منفرداً عن الأعيان التي اكتسب بها ؛ لأن هذا الحق مقترن بهذه الأعيان لا يتصور انفكاكه عنها، وهو حق غير مجرد. ويجوز الاعتياض عن حقوق الارتفاق منفرداً عن الأعيان المتعلقة بها، كما هو مذهب جمهور العلماء لوجهة أدلتهم، وعدم صحة ما ورد عليه من انتقادات.

ولا يجوز الاعتياض عن الأرقام المميزة للسيارات والهواتف؛ لأن ذلك يعني الاعتياض عن حق الاختصاص الذي لا يملكه مالك الأرقام بل تملكه الدولة، ولأن اللوحات التي تحمل هذه الأرقام مملوكة للدولة وليس لمالك الأرقام المميزة؛ ولما في ذلك من التميز عن الآخرين والاحتيايل عليهم، وهذا ممنوع قانوناً، ولكن قد تكون هناك حالة من التميز يسوغ فيها القول بجواز بيع أرقام الجوال المميزة، وهذا إذا كان القصد من شراء الرقم هو تسهيل حفظه لتحقيق منفعة تجارية أو خدمية مشروعة من وراء ذلك. ويجوز الاعتياض عن حق الأسبقية في الحصول على القرض العقاري، إذا جرت الأعراف على ذلك، وأصبح له قيمة مادية معروفة. وأخيراً لا مانع من اعتياض المدين عن حقه في التأجيل بإسقاطه، نظير عوض يحسم من الدين الذي عليه، وهو ما يعرف في الفقه الإسلامي بمسألة (ضع وتعجل) لعدم وجود دليل يمنع ذلك.

Abstract

Substitution is a process of exchange when every party gives instead of what the other takes. Substitution is made for abstract financial rights through selling, renting, and waiving. The essence of these rights is jurisdiction which means it is restricted to its owner not others.

The abstract rights which have a significant benefit acquired in the contemporary custom which is considered valid money. The rights that are mentioned in this research are provided as examples because they vary over time and place and new ones may appear in the future. For the permissibility of substitution for abstract financial rights, the following conditions are required:

Abstract rights should be considered as jurisdiction rights rather than permissions. Abstract rights could be used as a substitution. Abstract rights can be fixed. Abstract rights can be a fund that follows a trade custom. Abstract rights are transferable from one person to another. That the substitution for abstract rights should be legitimate so that there are no prohibitions deeds such as usury. It is not permissible to substitute the right of pre-emption, because this changes the legal situation, as the legislator permitted to pay damage to the partner and the neighbor, and not to be an opportunity for gain and profit. It is permissible to establish the right of decision in the endowment properties, if there is a need for that, provided that the tenant who has the right of decision pays the same fee. It is also valid to substitute the right of the decision and transfer it to others by legal means, especially in private property; because the owner is free, there is nothing to prevent this as long as the tenant has performed a significant effort in which the property benefited a financial or commercial value, according to the principle of law. .

Distinct numbers of cars and phones cannot be substituted, Because that means the right of jurisdiction that the owner of the numbers does not possess, but they are owned by the government, And because the plates bearing these numbers are owned by the government not the owner of the distinct numbers; and also because that is distinguished from others and deceives them, and this is forbidden by law, but there may be a case of distinction in which it is justified to say that it is permissible to sell distinct mobile numbers, and this is if the intention of buying the number is to facilitate its preservation to achieve a legitimate commercial benefit from it.

It is permissible to take the right of precedence to receive the mortgage, if this is customary, and is a recognized material value. Finally, it is alright if the debtor substitutes his right by putting off, he can get a compensation deducted from the debt he owes, which is what it is known in Islamic jurisprudence as (put and hasten) because there is no evidence to prevent that.

University of Mosul

College of Law



**The legal system for substitution on
abstract rights
A Comparative Study**

Najeeba Ali Hasan

M.Sc. Thesis

In Civil Law

Supervised by

Assist. Prof.

Dr. Habeeb Idrees Al Mezori

2021 A D.

1442 A H.